المحور الاجتماعي والإعلامي

مواطنة المرأة العربية
من الشعار الى مستوى القضية

أ.د. بشرى البستاني
كلية الآداب/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن أية قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بالمجتمع لا يمكن أن تبحث بعيداً عن قضية المرأة التي تشكل عقدة مجتمعية على كل الأصعدة من الفرد إلى الأسرة إلى السلطة ولا يضاهي هذا الموضوع في تعقيداته الفكرية والعملية إلا قضية أزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي، إن تأكيد مواطنة المرأة لا يمكن عزله عن مجمل السياقات الداخلية المتعلقة بطاقات المرأة الداخلية ووضعها الخارجي الجاري في مجتمعها فهذه الموضوعات يتصل بعضها ببعض اتصالاً منطقياً ومنهجياً، فلا يمكن مثلاً فصل الإمكانيات عن المكانة، لان المكانة لا تتحدد إلا بقدرات الإنسان وطاقته على العمل والإنجاز والإنتاج الذي يؤدي بالشخصية الإنسانية إلى التحقق، كما لا يمكن فصل إمكانات المرأة عن الأوعية والأدوات التي توظف فيها هذه الإمكانيات سواءً أكانت مشاريع تنموية أو قضايا تحررية أو تنظيمات وجمعيات وأحزاب سياسية ذلك إن العمل السياسي لا يتم في فراغ.

الوطن حسب ابن منظور المنزل تقيم به وموطن الإنسان محله والجمع أوطان وأوطن بالمكان...أقام[١]، والمواطنة مصدر على وزن مفاعله وفيه معنى المشاركة بين اثنين او جهتين كالمعاونة والمبارزة والمصاهرة والمفاخرة.... وغيرها. إذ يكمن في معنى هذه الصيغة حوارية الأخذ والعطاء، والوطنية في أجلى معانيها هي ((حب الوطن والشعور بأرتباط باطني نحوه))[٢]، والحب من أرقى المشاعر التي تتحرك داخلها هذه الجدلية، فالحب ليس ملفوظات يخاطب بها المحبوب بل هو سلوك يحيط المحبوب بالرعاية، والحرص في منظومة المشاعر المتبادلة، فالمواطنة اذن بهذا المفهوم حق وواجب يتفاعلان بجدلية لا تنفصل حتى غدت بتطور المفهومات السياسية مفهوماً تاريخياً شاملاً ومعقداً ً له ابعاد عديدة، ومتنوعة منها ما هو مادي وقانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، فضلاً عن كونها وسيلة او غاية يمكن بلوغها تدريجياً لذلك فأن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري فيها[٣]. وقد ربط معظم المفكرين بين الوطنية والقومية، ذلك ان الوطنية هي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف بالوطن، والقومية هي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف باسم الأمة، من هنا قالوا: ان مفهوم الوطنية لا يختلف عن مفهوم القومية اختلافاً كبيراً، لان حب الوطن يتضمن بطبيعته حب المواطنين الذين ينتمون الى ذلك الوطن، كما ان حب الأمة يتضمن حب الأرض التي تعيش عليها تلك الأمة، من هنا كان التقارب واضحاً بين مفهومي الوطنية والقومية.[٤]

وانطلاقاً من القواسم المشتركة بين المفهومين، فأن علاقات متواشجة ترتبط بين الجماعات المنضوية تحت خيمة وطن واحد وقومية واحدة، وهي روابط مادية ومعنوية تتجاذب مشاعر الفرد وتوجهاته، ولعل أهم هذه

الروابط ما هو متأت من وحدة اللغة والتاريخ والمصير المشترك ووحدة الأرض والمنشأ حيث تتشكل من خلال كل ذلك ذاكرة مشتركة تكمن طاقاتها في قدرتها المعنوية على تحريك الأمم نحو إخصاب حاضرها بالبؤر المتألقة في ماضيها والسعي نحو التوحد من خلال المشاعر المشتركة الناجمة عن اشتغال هذه الذاكرة مما يعطي الأهمية الكبرى للجوانب المعنوية والنفسية في هذا المجال من هنا ((فأن الوطنية نزعة واقعية تتصل بالحياة وتتطلب من المرء إن يقوم بالتضحيات))[٥] التي تصل حد الفداء بالنفس من اجل الانتصار للمبادئ التي يؤمن بها المواطن فهي دعوة ايجابية نحو الفعل والحركة والتحريض ضد كل ما يهدد الوطن والأمة، ولذلك فأن سمتها الإيثار الذي يدحض الأنانية والسلب والعلاقات النفعية.

إن هذه العلاقة مع الوطن، والمشاعر الصادقة تجاهه لم تكن مقتصرة على الرجل حسب بل كانت المرأة مشاركة أكيدة في إخلاص مشاعرها وتدرجها من العفوية في هذه المشاعر الى القصيدة النابعة من تزايد وعيها فعلاقة الإنسان عموماً والمرأة بشكل خاص بقضايا الحياة المهمة ترتبط ارتباطاً طردياً بحجم وعيها بالحياة ورؤيتها للقيم وموقفها من المبادئ، وإذا كانت مشاعر المرأة عموماً أيام أميتها الأبجدية تابعة او مرتبطة بمشاعر الرجل مسؤلاً عنها اباً او اخاً او زوجاً وحتى ابناً فأن هذه المشاعر بدأت مع حركات التحرر، تتحرر هي الأخرى من التبعية وتعمل تدريجياً على فك الارتباط المحكم مع الرجل ليكون للمرأة موقفها الخاص الذي ستكون مسؤولة عنه حتى وصل الأمر فيما بعد الى مرحلة صنع القرار، حيث صارت اليوم تضحية المرأة بحياتها من اجل قضايا وطنها الكبرى من الأمور الطبيعية وقد باتت هذه المرحلة بعد اندماج المرأة في الحركات الوطنية وتفاعلها معها وقيامها بدور بارز في الانعطافات الوطنية التي مرت بها في الوطن العربي كدورها الثوري في حركة التحرر في الجزائر

والعراق في ثورة العشرين ومصر وفلسطين ولبنان وغيرها.. اذ يتوحد جهد المرأة والرجل في قلب المعارك المصيرية ويصبح التمييز لاغياً لان هدفاً واحداً ينهض نصب أعين الجميع هو الحفاظ على وجود الأمة وأرضها وحماية الوطن والدفاع عن مستقبله أمام مخططات الآخر لأبادته.

ان أية قضية سياسية او اجتماعية او اقتصادية تتعلق بالمجتمع ولتكن الحرية مثلاً لا يمكن ان تبحث بعيداً عن قضية المرأة التي تشكل عقدة مجتمعية على كل الأصعدة من الفرد الى الأسرة الى السلطة ولا يضاهي هذا الموضوع في تعقيداته الفكرية والعملية إلا قضية أزمة الحرية والديمقراطية في الوطن العربي[٦].

إن تأكيد مواطنة المرأة لا يمكن عزله عن مجمل السياقات الداخلية المتعلقة بطاقات المرأة الداخلية ووضعها الخارجي الجاري في مجتمعها، وقد أجملها بعضهم بالاتي:

١- إمكانات المرأة العربية في العمل السياسي ومكانتها في الأحزاب الوطنية ودورها في التنظيمات والجمعيات النسائية في الوطن العربي.

٢- وضع المرأة في الأسرة وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية.

٣- ستراتيجية إدماج المرأة العربية وتعبئتها في حركة التحرر الشاملة.

٤- ستراتيجية زج المرأة في عملية التنمية بالميادين كافة.

فهذه الموضوعات يتصل بعضها ببعض اتصالاً منطقياً ومنهجياً، فلا يمكن مثلاً فصل الإمكانيات عن المكانة، لان المكانة لا تتحدد الا بقدرات الإنسان وطاقته على العمل والانجاز والإنتاج الذي يؤدي بالشخصية الإنسانية الى التحقق، كما لا يمكن فصل إمكانات المرأة عن الأوعية والأدوات التي توظف فيها هذه الإمكانيات سواءً أكانت مشاريع تنموية او

قضايا تحررية أو تنظيمات وجمعيات وأحزاب سياسية ذلك إن العمل السياسي لا يتم في فراغ(٧).

كما إن إمكانيات المرأة لا يمكن لها أن تتحقق ولا وطنيتها ولا دورها في حركات التحرر إلا من خلال استكمال قضيتين مهمتين فيما يتعلق بذات المرأة نفسها هما التعليم والعمل، فالتعليم يحررها عقلياً وفكرياً ونفسياً والعمل يحررها اقتصادياً من أية تبعية ويدفعها كلا ذلك الى المشاركة بدءاً في بناء ذاتها وأسرتها ويعمل على إدماجها في قضايا مجتمعها الكبرى مما يهيئها للمشاركة في صنع القرار، ولا بد هنا من الإشارة الى أن كلا القضيتين لا يمكن لهما ان تتحققا بعدالة بحيث تشملان قطاعات النساء كافة بعيداً عن القرار السياسي وتحرير الفضاء الاجتماعي بتغيير ثقافة المجتمع بدءاً من البيت والشارع فالمدرسة انتهاءً بالسلطات العليا، فإلزامية تعليم المرأة لا تتم إلا بقرار سياسي تقدمي واع بأهمية حق المواطن رجلاً وامرأة في التحرر من الأمية وفي بناء وطنه والحرص على إشراكه في عملية النهوض ومقاومة التخلف، ولن يكون المواطن– المواطنة مواظباً على الانهماك في عملية البناء الوطني والحضاري الا إذا توفرت له سبل إشباع حاجاته الضرورية وحقوقه الأساسية مادياً ومعنوياً لكي يكون قادراً على القيام بواجباته المطلوبة. كما ان انغلاق الأفق الاجتماعي بسيطرة الأعراف ومنظومات القيم المتخلفة وهيمنة الفكر القبلي بديلاً عن سماحة الدين وتيارات التطور الايجابي لن يتيح لوطنية المرأة ان تتحقق ولن يتاح لها بناء شخصيتها بوصفها مواطنة تعيش حقوق المواطنة وتؤدي واجباتها كما ينبغي، وهذا يتطلب منها ثقة راسخة بنفسها وبقدراتها اولاً. كما يتطلب مؤازرة مجتمعية وفي طليعة

هذه المؤازرة مؤازرة الرجال الواعين بأهمية عودة نصف الأمة المعطل الى ساحة البناء لتستكمل الأمة طاقاتها وتفجر ما في كوامن مواطنيها من

إبداع وقدرات، وهي تستلزم وعياً علمياً وايجابياً بقضية الحرية بوصفها ركيزة الإبداع الأولى ومنطلق الجمال الذي نسعى بل نجاهد من اجل تحقيقه لوطننا ومجتمعنا وأجيالنا، هذا الجمال الذي يرتكز على العدل والتكافؤ والحوارية والانسجام بعيداً عن عوامل السلب والانفصال والتمركز والتعصب.

ان اخطر ما وقعت فيه تنظيمات التحرر النسائية في الغرب هو تطرفها ومقابلة الإزاحة بمحاولات الإزاحة فمعالجة التمركز الذكوري لا تكمن بتمركز الأنوثة بل تتجلى بالحوارية والمؤازرة وفهم كل طرف لأدوار الطرف الآخر بحيث يحل التكامل والتكيف محل التعصب ويكون هدف بناء المجتمع وغده الأفضل هو هدف الجميع.

ان تحقق مواطنة المرأة حقوقاً وواجبات وبشكل متوازن لن يتم الا من خلال حركة جدلية تجري ضمن تيارات تحررية صاعدة من الفرد عبر المجتمع الى القمة، ونازلة من القمة الى الفرد عبر المجتمع فتغيير أوضاع المرأة لن يتحقق بعيداً عن تغيير وضع الرجل والأسرة وعياً وثقافة سلوكية وتحضراً اعني الانتقال بالمرأة والرجل والأسرة والمجتمع من ممارسات ثقافة الذكورة السائدة والمتمثلة بالتسلط والعشائرية وهيمنة القرار الذكوري الى ممارسة ثقافة إنسانية قائمة على الحوار ومستندة على التشاور والموازنة بين الآراء (وأمرهم شورى بينهم) ثقافة منفتحة على الحياة ومتطلعة نحو المستقبل ولا يخفى ما في هذه الناحية من قصور يتعلق بتنمية شخصية الانسان في مجتمعنا وتطويرها، وهو قصور يشمل المرأة والرجل معاً لان النضال من اجل تحقيق اية قضية وطنية عادلة لن يكون نضالاً حقيقياً ومجدياً ما لم يكن نضالاً مشتركاً ينخرط فيه الرجال والنساء في ستراتيجية جذرية لا تجعل مشاركة المرأة في العمل السياسي والاقتصادي مكملاً لعمل الرجال بل تجعل عملها مكوناً اساسياً مع عمله للنهوض بالحياة.

إن المرأة العربية لكي تستكمل مواطنتها عليها ان تنجز مشروع تحررها المندمج بتحرر المجتمع وذلك ما يزال يتطلب منها مكابدة شاقة فهي ما تزال تناضل على مستويات عدة، مستوى الأحوال الشخصية وقضاياها المعلقة ومستوى العمل داخل البيت وخارجه ومستوى الحقوق السياسية، وجبهة الأعراف والتقاليد المعيقة لحركتها على كل الجبهات وما يتبع ذلك من توزع جهدها وتشتيت طاقتها بين العمل المنزلي والاقتصادي، مما يعمل أكثر الأحيان على الاسترضاء الرمزي او التشريعي لها دون الممارسة الحقيقية او الالتزام التام بتحقيق ذلك التشريع(٨)..

إن إعادة النظر بالفلسفة التربوية للأمة جميعها على أسس الحق والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام إنسانية الإنسان هو من أهم متطلبات المرحلة التي نعيشها لتكون مواطنة المرأة قائمة على الأسس ذاتها من النضج والتوازن والانسجام، مواطنة الحقوق والواجبات معاً في علاقة جدلية لا تعطي الأولوية الا لكرامة الإنسان الذي كرمه الخالق سبحانه.

لقد عملت المرأة العربية طيلة القرن الماضي على الخروج من نفق العزلة والانغلاق ووعت ضرورة الاستجابة لما تمليه المتغيرات الدولية، فكان نضالها من اجل نيل حقوقها ثابتاً ومتسارع الخطى تكبحه العوائق فلا يستسلم، واتخذ تعبيرها عن الخروج الى الحياة اشكالاً متعددة منها المشاركة في التظاهرات والتجمعات والملتقيات الدولية والندوات والحضور في الحياة السياسية عن طريق الانتخاب والترشيح والمشاركة الجادة في ميادين العمل التي كان حضورها فيه يقتصر على التعليم والطب، وصارت مشاركاتها الأدبية والفنية وعملها في المجالات الإعلامية بل وفي قيادة برامج بعض هذه المجالات كالإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات أمراً مهماً في التعبير عن ذاتها وعن قضيتها، وقضية وطنها ومجتمعها، ويمكن تعليل كل ذلك بعوامل عدة منها: نضج المرأة الفكري ووعيها بضرورة مواكبة التحول

الخطير الذي لحق بالعالم جراء ثورة الاتصالات الكبرى التي جعلت إنسان هذا العالم الثالث برجاله ونسائه على اطلاع مباشر بالتقدم الحاصل لبشر المجتمعات الأخرى في مواطن العالم المتحضر، إذ اعتنت التجمعات والمنظمات، ولا سيما غير الحكومية منها بتعريف جماهير النساء بحقوقهن وخاصة ما ورد منها في النصوص الدولية المعاصرة منذ عام ١٩٤٨ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مروراً بالعقد الدولي للمرأة عام ١٩٧٥ واتفاقية كوبنهاكن ١٩٧٩ التي دعت الى ضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء وطالبت لهن بحقوق مساوية للرجل دون التمييز بينهما في جميع المجالات ووضعت آلية للإشراف على التزامات الدول الأطراف الى غير ذلك من الحقوق الدولية والعربية، لكن يبقى أمر مهم لابد من الالتفات اليه ذلك ان العبرة ليست بسن القوانين بل بتطبيقها وكان نصيب المرأة من هذا التطبيق لا ينسجم ابداً وحجم الحقوق الكبيرة والمهمة الممنوحة في المواثيق الدولية، لقد أصابها تقدم في التعليم وفي ممارسة الحق السياسي ترشيحاً وانتخاباً ومشاركة في قيادة بعض المؤسسات وبعض الوزارات، لكن هذه المشاركة ظلت محدودة ومهددة بالتراجع أكثر الأحيان.

لقد صار واضحاً اليوم ان تأكيد ذات المرأة لا يعني الانفصال عن الرجل بل يعني إثراء الحوار معه وإضفاء الجمال على علاقتها به، وان عملها واستقلالها الاقتصادي لا يعني تحطيم الروابط الأسرية بل يعني في الحقيقة إضفاء عامل القوة في بناء حياة الأسرة مادياً ومعنوياً.

إن تحقيق مواطنة المرأة لا يمكن أن تتم في فراغ، وإنما تتأتى من خلال نضال سياسي تشترك فيه القواعد العريضة من الرجال والنساء فقد صار بديهياً ان قضية المرأة بكل أبعادها هي قضية سياسية وطنية من الدرجة الأولى لأنها ليست قضية نصف المجتمع حسب بل هي قضية المجتمع

بأكمله، قضية حياته ومستقبله وفلسفته ومواقفه من المستقبل وهي قضية تشكيل إنسانه الجديد، وهذا التشكيل الجديد ليس له ان ينهض إلا بنهوض الأسس التي يرتكز عليها المجتمع بكل برامجه ومؤسساته من اجل طرح فلسفة جديدة في مجالات التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والإعلام بميادينه كافة في الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والدوريات وفي الأفلام المعروضة على شاشات دور السينما كي تتكثف الدعوة الى أهمية تحرير الإنسان وحقه في ممارسة واجباته وحقوقه معاً، وبضمن ذلك تحرير المرأة من مأزقين اثنين السكونية والانغلاق والعزلة من جهة والتسليع وتشييئها جسداً للمتعة، لتنهض إنساناً مؤهلاً للحياة شأنها شأن الرجل لكن عدم متابعة تنفيذ القرارات التي صدرت لصالح النساء، وعدم اخذ التدابير اللازمة لتطبيق مبدأ إلزامية التعليم ومنع تسرب الفتيات المبكر من المدارس واستمرار نسبة الامية العالية في القرى والأرياف وحتى في المدن، كل ذلك جعل المرأة العربية غير قادرة على جني ثمار ما صدر لفائدتها من قرارات دولية في الجانب الاجتماعي فظلت آثار تلك القرارات محدودة وظلت مواطنتها قاصرة عن الوصول الى الهدف. كذلك ظل حضورها في العمل محدوداً بحكم الاعراف والتقاليد وتخبط سياسة التخطيط والتنمية من قبل الدولة، وظل حق عملها بعد التخرج من الجامعات مشوباً بالإهمال والضياع والتفريط وان كان فريق من الشباب العربي يعاني هذه المعاناة ذاتها بعد التخرج وهكذا تظل المرأة تعاني من عدم التوازن بين حقوقها المعترف بها دولياً ووطنياً وحقوقها المهملة فعلياً مما يلحق بها إحباطا ينعكس على نفسيتها وعلى مجمل حراكها الأسري والمجتمعي والوطني ككل. مما ظل يؤثر على مواطنتها سلباً سواء من حيث شعورها هي ام من حيث نضج هذه المواطنة وتوازنها بحيث تصير موازية لمواطنة الرجل سواء بسواء.

إن تأمل جدلية الحقوق والواجبات داخل مصطلح المواطنة يطلعنا على خطورة المعوقات التي تحول دون التحقق الكامل لمواطنة المرأة العربية، ومن أهم هذه المعوقات[٩]:

١- مازالت المرأة تعاني من نقص في سد حاجاتها وحاجات أسرتها الأساسية من الغذاء والدواء والملبس والمسكن ولا يخفى ما لهذا العامل من اثر سلبي مباشر على إنسانية المرأة من جهة وعلى مجمل أدوارها الوطنية والمجتمعية الأخرى.

٢- مازالت قطاعات كبيرة من النساء محرومة من التعليم او الاستمرار فيه مما يعمل على قتل طاقاتها الكامنة من جهة وحرمانها من التعبير عن ذاتها من جهة أخرى.

٣- مازالت المرأة سجينة الأعراف والتقاليد العشائرية البالية مما يمنعها من اتخاذ قرارات مصيرية لذاتها او داخل أسرتها ومجتمعها وفي ذلك ضرر كبير بإنسانيتها ومواطنتها معاً.

٤- مازالت مشاركتها السياسية في كثير من البلدان محدودة ومحاطة بما لا تحسد عليه من القيود والموانع.

٥- مازالت الهوة شاسعة بين حضورها في الحياة العامة وفي تنفيذ خطط التنمية وحضور الرجل بسبب ستراتيجية العلاقة القائمة على التمييز أصلا والتي لن تجد لها حلاً إلا من خلال بناء ستراتيجية جديدة غايتها تحقيق التكافؤ بين دور المرأة ودور الرجل في المجتمع من خلال مشاركة عادلة في تحمل المسؤولية وبناء الحياة داخل الأسرة وخارجها، وفي المشاركة بالعمل في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية[١٠].

إن دراسة الإحصائيات الدولية والعربية تؤكد ان المرأة مازالت تعاني من مشاكل لابد من حلها لكي نرتقي بمواطنتها الى مستوى القضية الايجابية الفاعلة وتطرح لذلك مقترحات منها:

١- حل مشاكل احتياجاتها الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى والخدمات الصحية.

٢- العمل على تغيير ثقافة المجتمع بالوسائل الستراتيجية التي تضمن تغييراً حقيقياً من خلال برامج تتبناها الدولة.

٣- العمل على مشاركتها في التنمية، لان غيابها في المخطط التنموي كان واحداً من أسباب تدهور الاقتصاد الدولي.

٤- معالجة الاحتياجات الستراتيجية للمرأة فيما يتعلق بأدوارها المتعددة، وذلك عن طريق برامج ومشاريع تقدمها الدولة، فعلى الرغم من تزايد نسبة العاملات من النساء إلا أن حل إشكالية العمل المنزلي لم يحضر في ستراتيجيات دول العالم الثالث ومنها الوطن العربي مما يعمل على استنزاف طاقات المرأة العاملة خارج المنزل وإشاعة الإرباك في حياتها وحياة أسرتها معاً.

٥- ضرورة منح المرأة صلاحيات اقتصادية وسياسية تعمل على تقليص الفوارق بينها وبين الرجل في ميادين صنع القرار.

٦- تمكين المرأة عن طريق الاعتماد على الذات والقضاء على كل انواع التبعية والاستكانة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

٧- العمل على الاحتفاظ بما تم انجازه للمرأة من منجزات عملية وتنموية وقيادية في كافة الصعد وعدم السماح بالرجوع الى الوراء

٨- العمل على تسليع العمل المنزلي لتخليص المرأة من أعباء العمل اليومي وانشغالاته الرتيبة لتجد وقتاً يساعدها على توسيع افقها علمياً

وثقافياً ضماناً لحقوقها في المتابعة والاطلاع على ما يجري في وطنها وفي العالم.

٩- توفير فرص التأهيل والتدريب لها وإتاحة فرص الترقي الوظيفي أمام الموهوبات من النساء للوصول الى صنع القرار.

إن قسوة الحدث الجاري في العراق والمنطقة العربية اليوم وارتباك الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية جعل مفهوم الديمقراطية لدى إنسان هذه البلدان مفهوماً ضبابياً وغائماً، فسؤال الديمقراطية ما يزال قائماً بلا جواب حاسم فما هي الديمقراطية التي يسعى إليها الفرد والمؤسسات أهي حقه في الترشيح والانتخابات، أهي حرية التعبير،أهي سيادة القانون والمساواة أمامه، أهي حكم الأكثرية ام هي حق الإنسان في ثروة وطنه وحقه بالعيش الكريم...

وقد تكمن دلالاتها في كل ذلك، لكن مما لاشك فيه ان هذه الدلالات ستظل حبراً على ورق إذا بقيت بعيدة عن مضمون الديمقراطية الاجتماعية بما يفعّل التوازن بين الحقوق والواجبات بين مؤسسات وجماهير المجتمع ككل.

ان الظروف الصعبة التي عاشها المجتمع العراقي في العقود الثلاثة الأخيرة من حروب وحصارات وعوامل الشد والجذب المعقدة التي توالت على الوطن أكدت بما لا يقبل الشك قدرة المرأة العراقية على تحقيق مواطنتها إيثاراً وتضحية ونكراناً للذات، وأداء الواجب فقد عملت في غياب الرجل او استشهاده وفقدانه بحرص على تماسك الأسرة وتدبير شؤونها وإعالتها، ووعت دورها التربوي اماً ونائبة عن الأب ومسؤولة عن البيت، وواصلت الموظفة عملها الاقتصادي ورفعت وعي أبنائها بالمسؤولية ما أمكنها ذلك فأكمل دراسته من أكمل وانخرط بالعمل من لم يتمكن من

المواصلة، كما وعت دورها الوطني يوم تحملت عبء مؤسسات الدولة ودوائرها وجامعاتها ومدارسها بغياب الرجل كذلك ضاربة أرقى الأمثلة بالصبر والقدرة على التحمل يحدوها الوعي بمسؤولية الدور الذي ألقته على عاتقها ظروف وطنها المفروضة على شعبها ومجتمعها.

إن رياح الخطر التي هبت على الوطن مع الاحتلال جعلت الجميع مدعوين لإعادة النظر والعودة الى مراجعة قضية المواطنة التي يجب ان يكون الولاء فيها للعراق وحده، العراق الوطن وما يكتنز داخله من تراث وقيم وحضارات صنعها الإنسان العراقي القديم بجهده ودمه وتضحياته، وعلينا نحن أحفاده ان نتوحد مدافعين عن ذلك الجهد مؤهلين لفداء كل العراق، ارضاً وانهاراً وثروةً وتاريخ. العراق الموحد من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه، ولن تكون مواطنة المرأة والرجل كليهما كاملة وواعية إلا إذا كانت خالصة لوجه الله وحده لتنسحب كل الأعراف والأطياف والأهواء الى الوراء ويبقى وجه الرافدين متألقاً ينهل شعبه الموحد من نبع المحبة ليدحض كل ممارسات الطائفية والتشرذم والتجزئة التي تحاول العودة بالعراق الى عصور الظلام والتخلف، ويأبى المخلصون من العراقيين ذلك كما يأبى تاريخ العراق وعلمه ومعارفه وأبجدياته في كل المجالات التي أبدع فيها وقدم للإنسانية الكثير من نور النبوة وفك الحرف والملاحم والرؤى التي مهدت ثقافتها للانسانية بناء مؤسساتها العلمية والحضارية.

إن المرأة العربية اليوم جديرة بنيل حقوق مواطنتها وأداء واجبات هذه المواطنة ذلك أنها فضلاً عن الطاقات التي تمتلكها فأنها تمتلك تراثاً ثراً أبدعت في صنعه بالماضي محققة قمة مواطنتها يوم أسهمت بالحكم وقادت الممالك وسادت الأمم ولمع اسمها ملكة في أكثر من بقعة عربية فزنوبيا او الزباء ملكة تدمر، التي كانت تطمع الى اجتياح روما، والتي ما تزال آثار ملكها شاخصة في سوريا كأعجب المعماريات في العالم. وبلقيس ملكة سبأ التي وردت قصتها مع النبي سليمان وهدهده في القرآن الكريم. وسادت في

ملوك الأنباط خمس ملكات عربيات في المدة الواقعة مابين سنتي ١٦٩ق.م و ٦ م كما نجد في كندة خمس ملكات منهن العمودة بنت الأعشى وماوية الغسانية التي حكمت فلسطين وسيناء.

واشتهرت الكثيرات منهن بالعقل والحزم والكياسة والشجاعة من هؤلاء هند بنت النعمان وماء السماء بنت عوف التي تولت الملك والتي ينسب اليها ملوك الحيرة فضلاً عن عدد كبير ممن عرفن بالرأي والنفوذ والشعر والكهانة والعرافة(١١).

إن المرأة العربية والعراقية بشكل خاص ساعية بجد في طريق تحقيق مواطنتها عبر بناء الحرية والديمقراطية وتوفير سبل العمل والإبداع لأنه لا سبيل أمام الوطن للتراجع الى الوراء، ولابد للوطن كي يستكمل مشروع البناء من فسح المجال أمام المرأة واسعاً كونها مشاركة فاعلة في هذه المسيرة الصعبة، وهي إذ تسعى في هذا الطريق الإشكالي تدرك بحسها التاريخي ووعيها الحضاري ان العقبات التي تحول دون مواطنتها بالشكل المأمول ما تزال كثيرة ومعقدة ومتشابكة، وهذه العقبات متواجدة للأسف في كل ميادين حياتها السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، مما يحتاج الى معالجات شاملة لا تستوعبها إلا ثورة حقيقية على الأصعدة كافة، ثورة لا يقنط المؤمنون بطاقات الإنسان العراقي والعربي نساءً ورجالاً من طلوع فجرها الآتي.

Abstract

Citizenship is a practice whereby people are able to participate in shaping their societies. It implies not only rights and responsibilities, but also interaction and influence within the community. Gendered exclusion hinges on a particular understanding of what is termed the “public/private divide". This divide sees women’s gender roles and responsibilities as lying in the family, caring and childrearing, and men’s gender

roles as being to do with decision-making, formal politics, economics and the workplace. This division of roles and labour is important for understanding citizenship, which traditionally saw men as the holders of citizenship rights on account of their position in the public arena. Men were seen as political agents, and women as being under their protection. Women and their concerns were outside the realms of citizenship, and their roles, though contributing to society, were not valued as worthy of membership in terms of decision-making and public activity.

المصادر والمراجع:

١- آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، ابو خلدون ساطع الحصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥.

٢- شعر المرأة العربية المعاصر ١٩٤٥-١٩٧٠، د. رجا سمرين، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

٣- لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد مكرم الأنصاري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٤- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات ندوة فكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
٥- المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بشير نافع وسمير الشميري وعلي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
ندوة التبصير في مجال المرأة والتنمية وتحليل النوع الاجتماعي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغداد جمهورية العراق، حزيران ٢٠٠٠.

الهوامش

١- ينظر: لسان العرب، مادة وطن
٢- ينظر: آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، أبو خلدون ساطع الحصري، ٩.
٣- ينظر: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، بشير نافع وآخرين، ٢٧.
٤- ينظر: آراء واحاديث في الوطنية والقومية، ابو خلدون ساطع الحصري،٩
٥- ينظر: المصدر نفسه، ٤٧ .
٦- تعقيب ثريا احمد عبيد ضمن كتاب المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بحوث ومناقشات،١٣٧.

٧- تعقيب د. عايدة ادريس ضمن الكتاب السابق، ١٨٥.
٨- تعقيب د. حامد عمار ضمن الكتاب السابق، ١٨٣.
٩- ينظر: ندوة التبصير في مجال المرأة والتنمية وتحليل النوع الاجتماعي، الاتحاد العام للمرأة العراقية بغداد، حزيران ٢٠٠٠، ٥٤ – ٥٧.
١٠- ينظر المصدر نفسه، ٥٥ – ٥٧.
١١- شعر المرأة العربية المعاصر، د. رجا سمرين، ١٦.